بالنسبة للمجتمعات المتقدمة تمكنت من الوصول الى حل هذه الجدلية ، في الموازنة بين ركائز المواطنة وتقنين الحريات – نسبيا- لذلك ان كل مواطن يصبح بالنسبة لعدد كبير من المواطنين ، ويحل التباعد الأجتماعي والأستقلالية الفردية محل الروابط الأجتماعية ، وفي ظل هذه الظروف فأن الحقوق الذاتية التي تأتي من المواطنة من شأنها ضمان تحقيق مجال للحرية الذاتية ولايمكن لعملية سياسية الأسهام في صنع القرارات الجماعية والخروج بمثيل له .

ويلاحظ ان الحال ينسحب على المساواة فالمواطنة في اسمى معانيها وحدة نظر السلطة السياسية الى جميع مواطنيها وتطبيق المساواة فيما بينهم ذلك لأن العلاقة بين السلطة السياسية وبين المواطن تتضمن عنصر الوحدة الذي يجمع المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الديني او المذهبي او القومي ، على اعتبار ان البشر متساوون ولا يتمايزون وفق اعتبارات العرق او الطائفة او الأنتماء القبلي ، وعند قلب المعادلة يمكن لعدم المساواة ان تفعل الأنقسامات والتنازعات ، فالمجتمعات المتقدمة تمكنت من الوصول الى بديل لمسألة تحقيق الأجماع السياسي ولو بشكل نسبي من خلال المساواة للنظرة الى حقوق المواطن مما يقلل من نمو التنوع والأنقسامات السياسية أو تجعل من النزاعات السياسية امرا مسلما به في داخل اطار الحياة السياسية ففي مثل هذه الحال يصبح من المقبول الوصول الى مجتمع تنعدم فيه النزاعات النابعة من المصالح الضيقة أو امتيازات خاصة بهم ، وبذلك تكون هذه المجتمعات قد حققت النجاح في التوفيق بين طرفي المعادلة والتي تكون من خلالها المواطنة المتأتية من الأنتساب والأنتماء الطبيعي الى الوطن هي حق انساني ووطني لايمكن مصادرته او القفز على استحقاقاته العملية .

اذن ان المقومات والشروط التي لا مجال للحديث عن المواطنة في غيابها هي :

١ -الحرية والمساواة والعدالة: